بيان مشترك بين المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي

ستدعم المملكةُ المتحدة جمهورية مصر العربية في تعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف مع شركاء التنمية والحكومات وصانعي السياسات الاقتصادية الدوليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أجندة التنمية الوطنية 2030، اتساقا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

هذا وتفتخر المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بالشراكة الاقتصادية القوية واسعة النطاق، القائمة بينهما:

1. قدمت المملكة المتحدة أكثر من 50 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة ما بين عامي 2016 و 2020 لدعم التنمية الشاملة والمستدامة في جمهورية مصر العربية، هذا بالإضافة إلى ضمانها قرض البنك الدولي المقدم لجمهورية مصر العربية بقيمة 150 مليون دولار أمريكى لدعم الاصلاحات الاقتصادية في مصر. وتركز المساهمة البريطانية على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتعليم وتمكين الشباب والتنمية الاجتماعية والتعاون الإقليمي. ويشمل ذلك 12 مليون جنيه إسترليني مخصصة لدعم إصلاحات التعليم الأساسي في مصر مع استهدف المناطق الاكثر احتياجا.

2. يقدم برنامج تشيفنينج للمنح الدراسية في المملكة المتحدة 50 منحة دراسية ممولة بالكامل سنويًا لأصحاب التخصصات المهنية من الشباب المصري للحصول على شهادات عليا من المملكة المتحدة، واستفاد من البرنامج أكثر من 1300 طالب مصري منذ تفعيلة في جمهورية مصر العربية.

3. تقدم المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية تمويلًا مشتركًا لدعم الشراكات في مجال الابتكار والبحث العلمي وذلك من خلال صندوق نيوتن - مشرفة البالغ تكلفته 50 مليون جنيه إسترليني، وتم تفعيل أكثر من 80 شراكة بين مؤسسات التعليم العالي البريطانية والمصرية.

4. أصدرت جمهورية مصر العربية سندات حكومية في بورصة لندن بقيمة 22 مليار دولار أمريكي.

5. تعد المملكة المتحدة من أكبر الدول من حيث حجم الاستثمار المباشر في جمهورية مصر العربية، حيث تبلغ قيمة استمارات الشركات البريطانية 48 مليار دولار أمريكي في جميع القطاعات الاقتصادية شاملة قطاعات النفط والغاز والاتصالات والأدوية والسلع الاستهلاكية سريعة التداول. وقد أطلقت جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة منتدى المستثمرين البريطانيين لتشجيع الاستثمار في مصر

6 .تستثمر مجموعة سي دي سي وهي مؤسسة التمويل التنموية في المملكة المتحدة، لتنمية القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية منذ عام 2003، حيث قامت بتمويل 20 شركة وخلق ما يزيد عن 9000 فرصة عمل مباشرة. كما مولت عددا من شركات القطاع الخاص التي تعمل في محطة بنبان للطاقة الشمسية بقيمة 97 مليون دولار . لدعم جمهورية مصر العربية في تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة والمحافظة على البيئة وخلق فرص عمل جديدة.

7. أعلنت وكالة تمويل الصادرات البريطانية هذا العام - وهي الوكالة المسؤولة عن قروض الصادرات البريطانية- عن زيادة حد الائتمان لجمهورية مصر العربية إلى مبلغ 1.25 مليار جنيه إسترليني.

8. تقوم المملكة المتحدة بتمويل برامج تدريب لأصحاب التخصصات الطبية ودعم التأمين الصحي الشامل في جمهورية مصر العربية، ونجحت في تأسيس أربع شراكات استراتيجية بين مؤسسات الرعاية الصحية المصرية والبريطانية.

تتطلع المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى الارتقاء بالتعاون الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر 2030، التي تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستقدم المملكة المتحدة المساعدة الفنية في بناء القدرات اللازمة لمساندة الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لفتح المجال أمام تنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وستسعى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى النهوض بالتعليم والرعاية الصحية وتعزيز التجارة والاستثمار. ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

9. تعلن المملكة المتحدة اليوم عن تقديم 13 مليون جنيه إسترليني لجمهورية مصر العربية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية الاجتماعية وتمكين الشباب وذلك من خلال دعم الفئات الأكثر احتياجا وتطوير بيئة الأعمال. كما ستقدم المملكة المتحدة منحا بقيمة 3 ملايين جنيه إسترليني لدعم الشمول المالي وبالإضافة إلى ما يقرب من 8 ملايين جنيه إسترليني لزيادة فرص العمل للشباب من خلال دعم تطوير منظومة التعليم العالي واستحداث برامج بناء القدرات.

10. ستعمل جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة معًا على إعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى لعدد من مشروعات البنية التحتية المستدامة بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في تلك المشروعات.

11- ستدعم المملكة المتحدة جهود جمهورية مصر العربية في تطوير برامج الربط الإقليمي مع الدول الإفريقية، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة جمهورية مصر العربية كمركزًا إقليمياً للتجارة الدولية والطاقة، وبهدف دعم التعاون الثلاثي بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة والدول الإفريقية.

12. ترحب كل من المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بالتقدم المحرز في المناقشات الجارية والتي تهدف إلى إبرام اتفاقية شراكة استراتيجية في مجال التجارة بين البلدين. الأمر الذي يترتب عليه ضمان استمرارية العلاقات التجارية وذلك في إطار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. لتكون الاتفاقية حجر الأساس لتعزيز العلاقات التجارية المستقبلية بين المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية.

13. تلتزم جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بالعمل سويا على مواجهة التحديات التي تحد من تفعيل اليات السوق الحالية وفتح أسواق جديدة وزيادة الاستثمارات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم بهدف زيادة وخلق فرص العمل وتوفير خدمات بجودة متميزة للمواطنين.

14. ستقوم المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بتعزيز التعاون القائم بينهما في مجال التنمية المستدامة والبيئة، ويأتي ذلك في اطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقية الإطارية المبرمة مع الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. هذا وتشيد المملكة المتحدة بنجاح جمهورية مصر العربية في تنظيم المؤتمر الرابع عشر للتنوع البيولوجي الذي عُقد في نوفمبر عام 2018 في مدينة شرم الشيخ.

15. تعمل جمهورية مصر العربية على دراسة إمكانية إدراج السندات الخضراء في بورصة لندن خلال العام الجاري.

16. ستدعم المملكة المتحدة المؤتمر المصري رفيع المستوى بشأن تطوير المنظومة التعليمية في الشرق الأوسط وأفريقيا في القاهرة في فبراير 2020 والذي من المقرر أن يضم وزراء التعليم ومنظمات المجتمع المدني وصانعي السياسات لدعم إصلاحات التعليم في مصر بالإضافة الى نقل الخبرات والتجارب بين الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط.